البناء الاجتماعي لبورما والتطهير العرقي للروهنجيا
"دراسة تحليلية "

الباحثة / هالة عبد الرزاق عبد الحليم جودة
للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

مقدمة

تعتبر دراسة البناء الاجتماعي من أهم مجالات البحث والدراسة في علم الاجتماع، وذلك لأنه يجب علينا تصور وجود أسس، وتعريفات للتفاعل بين الأفراد والجماعات فيما يسمى بالموقف التفاعلي، الذي يوصف بالاستمرارية ففكرة البناء الاجتماعي مرتبطة بأي جماعة من جماعات المجتمع المحلي، وكذلك إدراك المكانة، والدور الاجتماعي، واستيعاب ترابط العلاقات الاجتماعية، وإدراك تدرج العلاقات وتكافلها، واستقرارها، وتجريد العلاقات الاجتماعية من صورها.

إن مفهوم البناء الاجتماعي عند مختلف العلماء يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي: النظم الاجتماعية، والتي تتألف بدورها من جماعات اجتماعية مختلفة، والتي يشغل أعضاؤها مجموعة من المراكز، والمراتب، ويؤدون نسقا من الأدوار الاجتماعية كما ترسمها الثقافة السائدة في المجتمع، وعلى هذا الأساس تطلب دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع دراسة نظمه، وجماعاته، ومراكز أعضائه، وأدوارهم في تناسقها وتفاعلها، وما يحكم ذلك من قيم ومعايير.

الباحثة في هذه الدراسة بصدد إعداد تصور للبناء الاجتماعي لدولة بورما، وما ينجم عنه من علاقات بين الجماعات المختلفة داخلها، حيث تتميز بورما بتعدد العرقيات إذ تزيد على مائة و أربعين عرق، وكان هذا التعدد ولا زال مصدرا لمتاعب كثيرة للحكام فمن حين لآخر تسعى إحدى الحركات الانفصالية لإحدى هذه الجماعات للحصول على الاستقلال عن الدولة الأم، وتكوين دولة مستقلة، ورغم ما تمتلكه بورما من ثروات طبيعية، مواد أولية متعددة، ومتنوعة إلا أن النظام الاشتراكي الحاكم طبع عليها مسحة من التخلف، والفقر والشقاء.

تقوم دولة بورما على التفرقة العنصرية، ويمكن تسميتها بنظام الطبقات الاجتماعية، وهو ما عرف بقانون المواطنة أو قانون الجنسية الذي صدر عام ١٩٨٢م، وهو قانون جائر حيث قسم مواطني بورما إلى ثلاث درجات، وينقسم سكان بورما إلى قسمين رئيسيين " القسم الأول (نخبة

صغيرة مركزة في الإدارة الحكومية والبيروقراطية الحزبية والجيش)، والقسم الثاني (الفلاحين، التجار الصغار، الأعمال التجارية، العمال المستأجرين)، بين القسمين مجموعة صغيرة جدا من الناس من الطبقة المتوسطة، والعمال المهرة،على الرغم من أن متوسط مستوى الدخل كان منخفضا جدا كان الفارق بين أعلى، أقل فئات الدخل كبيرا.

كانت النخبة الحديثة صغيرة إلا أن الخصومة كانت كبيرة قبل الانقلاب بينهم، بين مجموعات الخصم الرئيسية من " المدراء، السياسيين، الطلاب "، حيث كانت مجموعات النخبة تتمتع بقدر قليل من الاستقلالية، وحرية العمل، ولم يكن هناك منفذ بديل باستثناء البيروقراطية الحكومية، والجيش، وبيروقراطية الحزب المتخلفة مما أدى إلى ضعف أحزاب المعارضة القانونية، ونقابات العمال، كما أن وجود عدد قليل من المنظمات الاقتصادية المستقلة جعل من الصعب على النخبة المعارضة أن تتطور، وتصبح مؤسسية في مواقف السلطة المستقلة نسبيا، كان لهذا العديد من التداعيات على القدرة المحدودة بالفعل للمركز السياسي الاجتماعي للتعامل مع المشاكل الاقتصادية، والسياسية، على الرغم من وجود حركة تنقل فعلية بين بعض القطاعات إلا أنها غير واضحة حيث كانت قنوات هذا الحراك الصعودي قليلة، وتقتصر على قطاعات معينة من البيروقراطية السياسية، والحكومية، وقد مكن ذلك النخبة الحاكمة من ممارسة نفوذ كبير على تغيير المناصب المرغوبة، ولكنها خلقت ضغوطا دائمة من جانب خريجي المدارس الثانوية، والجامعية، والعاطلين عن العمل.

أصبحت حكومة بورما حكومة عسكرية ذات ميول اشتراكية بعد أن كانت شيوعية قائمة على الظلم، والقهر، والاستبداد جراء الحكم العسكري، ووصفت بأنها من أقدم الدكتاتوريات في العالم، وأصبح النظام السياسي بها نظام جمهوري اتحادي دستوري، لكن الواقع يشير إلى أن الحالة السياسية لبورما جمعت بين الاشتراكية، والشيوعية العسكرية المستبدة في آن واحد، وإن كانوا يتظاهرون خلاف ذلك.

حارب المجتمع بأكمله النظام الاشتراكي لما سببه من كساد اقتصادي للبلاد إذ ألغى الملكية الفردية، تسبب في فرض عقوبات اقتصادية علي البلاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وحدوث اضطرابات داخل بورما الأمر الذي دفع حكومة بورما للتحول إلى الديمقراطية وإن كان تحولا ظاهريا فقط للتخلص من العقوبات الاقتصادية، ورفع الحظر عنها.

تعد بورما حاليا إحدى الدول النامية المتوسطة، وتنتشر المرافق الحيوية الحديثة، العمران، والطرق الحديثة في الأقاليم الرئيسية، والمدن، وتقل من المناطق النائية، والريفية التي لا تزال متخلفة

إلى حد كبير، وتمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج، والنقل، والمواصلات، والخدمات العامة إذ يديرها القطاع العام المتمثل في الشركات، والمؤسسات إذ تطبق النظام المعمول به في الدول ذات الميول الاشتراكية، مع فارق الدقة، والتقنية بينهم.

ينتمي أغلب البورمين للبوذية، ويتلقون ثقافتهم من تعاليم بوذا، ويتحدثون باللغة البورمية كلغة رسمية للبلاد، تليها العديد من اللغات الأخرى، رغم انتماء أغلب البورمين لبوذا إلا أنهم بعيدين عن مبادئه، وأسسه فهم الآن يذبحون، ويقتلون المسلمين، ويهتكون أعراضهم، وينهبون أموالهم، ويصادرونها فهم يرفعون فقط شعار البوذية لتحقيق مآربهم السياسية، والاقتصادية.

بدأت فصول الاضطهاد العرقي، والديني، والثقافي، والاجتماعي، السياسي، والاقتصادي ضد الروهنجيا منذ احتلال الملك البوذي البورمي " بوداباي " لأراكان، وضمها إلى بورما خوفا من انتشار الإسلام، نشر في الأرض الفساد، دمر الكثير من الآثار الإسلامية، قتل العلماء، والدعاة، واستمر البوذيون البورميون في اضطهاد المسلمين، ونهب خيراتهم خلال فترة احتلالهم " أربعين عاما " وحتى الآن، وإن اختلفت حدته من فترة لأخرى، مما جعل المسلمين، خاصة أقلية الروهنجيا أفقر العرقيات في ميانمار، وأقلهم تعليما، صنفت حكومة بورما مسلمي الروهنجيا كأجانب دخلاء دخلوا بورما كلاجئين أثناء فترة الاستعمار البريطاني، بموجب قانون الجنسية تم سحب الجنسية البورمية منهم، وأصبحوا بلا هوية، وبلا وطن، وجردوا من كافة الحقوق الإنسانية.

تعرض المسلمون لمذابح وحشية كبرى من قبل البوذيون الماغ، راح ضحيتها أعداد هائلة من المسلمين، وشرد الآلاف خارج الوطن بالطرد الجماعي، التهجير الجماعي من قرى المسلمين وأراضيهم الزراعية، وتوطين البوذيين فيها، استمرت بورما في احتلال أراكان دون رغبة سكانها من المسلمين، والبوذيين الماغ، قاموا باستخدام أبشع أساليب التطهير العرقي ضد المسلمين، سعوا لطمس هويتهم، وبرمنة ثقافتهم الإسلامية حرمانهم من التعليم، حرمانهم من الوظائف الحكومية مهما كان تأهيلهم، وإجبارهم على العمل القسري بلا مقابل...إلخ، على الرغم من الشواهد الواضحة على انتهاك حقوق الإنسان للشعب الروهنجي فإن موقف المجتمع الدولي من مأساة المسلمين في بورما هزيل، ولا يتناسب مع حجم المأساة كونه لا يتجاوز في الغالب الشجب، والتنديد.

أكد رئيس ميانمار " ثين شين " أن الانتهاكات التي يتعرض لها مسلمي الروهنجيا بأراكان لم تأتي جراء خلافات دينية كما صوره الإعلام العالمي بقدر كونها مشاكل اجتماعية بين القوميات المختلفة في الداخل البورمي، بالبحث خلف الأسباب قد نجد السبب في الانتهاك وجود أطماع

اقتصادية، واستثمارية داخلية، وخارجية، ويؤكد هذا الاتجاه عدم معاناة عدد ستة عشر أقلية مسلمة متوطنة في بورما مما يعاني منه مسلمي الروهنجيا من انتهاك يصل حد الإبادة الجماعية.

والسؤال الذي تسعى الباحثة لإيجاد إجابة عليه من خلال تلك الدراسة هو : لماذا تلك الأقلية تحديدا هي أكثر من يدفع الثمن ؟

تحديد مشكلة الدراسة

لا يمثل التعدد بمعنى التنوع والاختلاف في حد ذاته مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره أو تؤدي إلى اضطهاد فئة أو عرق أو أقلية داخل المجتمع، وقد اكتسبت ظاهرة التعددية العرقية أوالإثنية أيضا أهمية خاصة على الصعيدين العلمي والاجتماعي في ظل ما طرحته الصراعات الإثنية والعرقية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم من تحديات لأنماط إدارة التنوعات وما ينجم عنها من صراعات، وتتمثل مشكلة الدراسة في أنه قد طرح المهتمون بعلم الاجتماع العديد من القضايا المتعلقة بالتطهير العرقي للروهنجيا في بورما، وكل دافع عن منطلقه ورؤيته إلا أن الباحثة ترى أن البناء الاجتماعي لبورما قد يرجع إليه السبب الأساسي في التطهير العرقي للروهنجيا في بورما، لذا كانت هذه الرسالة محاولة للتأكد من مدى مصداقية رؤية الباحثة من عدمها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على خصائص البناء الاجتماعي للمجتمع البورمي.
- التعرف على كيفية وصول المسلمون إلى بورما وولاية أراكان، وبداية أزمتهم.
- إظهار أثر النسق الاجتماعي في بورما على القبول المجتمعي لسياسة التطهير العرقي للروهنجيا
- إيضاح دور النسق الثقافي في السيطرة على وعي المجتمع بما ينسجم وأهداف الدولة البورمية.
- الوقوف على مدى تأثير النظام السياسي لبورما على العلاقة بين الدولة والمواطنين داخلها، وبين المواطنين وبعضهم.
- أن نبين مدى إسهام الاقتصاد البورمي في الاضطهاد العرقي للروهنجيا.
- التعرف على قدرة النظام التربوي البورمي في تكوين مشاعر الكراهية ضد المسلمين في أراكان.
- حصر أهم التحديات المواجهة للمسلمين الروهنجيين في ميانمار، وطرق مواجهتها.
- إبراز أهم الجهود المبذولة من بعض الدول والحركات التحريرية لمواجهة أزمة الروهنجيا.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي ومحوري (ما هي الأسباب الحقيقة الكامنة خلف اضطهاد الأقلية المسلمة بأراكان، وهل تلك الأسباب اجتماعية واقتصادية أم دينية وسياسية ؟، وانبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- ماهي خصائص البناء الاجتماعي لبورما ؟
- متى وصل الإسلام إلى بورما وولاية أراكان , ومتى بدأت أزمة مسلمي أراكان ؟
- ما تأثير النسق الاجتماعي في بورما على القبول المجتمعي لسياسة التطهير العرقي للروهنجيا ؟
- إلى أي مدى كان للنظام الثقافي دور في السيطرة على وعي المجتمع بما ينسجم وأهداف الدولة البورمية ؟
- ما مدى تأثير النظام السياسي لبورما على العلاقة بين الدولة والمواطنين داخلها, وبين المواطنين وبعضهم ؟
- كيف ساهم الاقتصاد البورمي في الاضطهاد العرقي للروهنجيا ؟
- إلى أي مدى نجح النظام التربوي البورمي في تكوين مشاعر الكراهية ضد المسلمين في أراكان ؟
- ما أهم التحديات المواجهة للمسلمين الروهنجيين في ميانمار , وكيفية مواجهتها ؟
- ما الجهود التي بذلتها بعض الدول والحركات التحريرية لمواجهة أزمة الروهنجيا ؟

أهمية الدراسة (الأهمية النظرية – والأهمية التطبيقية

الأهمية النظرية: ترجع الأهمية النظرية للأسباب التالية:-

١. الحاجة الماسة للتعريف بهذه القضية، والوقوف على أسبابها الحقيقية سعيا للفت الأنظار إليها.
٢. لتكون هذه الدراسة معبرا لمن يرغب في تناول جانب من جوانب قضية الاضطهاد العرقي في ميانمار.
٣. يضيف البحث في مجال التراث العلمي ويساهم في الوصول إلى حقائق علمية جديدة , ويعاون في مجال صياغة الأحكام النظرية، واختيار القوانين العلمية، يساهم في مجال تعميق الفهم لجوانب الموضوعات التي تشملها الدراسة.

الأهمية التطبيقية: ترجع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة إلى الآتي:-

تساهم الدراسة في المجال التطبيقي بالاستفادة من نتائجه وتوصياته في إلقاء الضوء على المشكلات القائمة، ولفت الأنظار إليها، وكشف أبعادها، والتركيز على أسلوب مواجهتها، وإيجاد الحلول والاقتراحات المناسبة لها بما قد يساهم في تحقيق فائدة قومية للمجتمع في المجال التطبيقي، كما قد تساهم في توفير مادة علمية للمهتمين بقضايا الاضطهاد، وتنوع العرقيات في المجتمع البورمي من خلال دراسة ووصف الحقائق والمشكلات المحيطة بالروهنجيا خاصة، ومسلمي بورما بصفة عامة، وتحليلها وتفسيرها مما يكون له أثر فعال في خدمة الأقليات، وبالتالي المجتمع، وذلك بالرجوع إلى علم الاجتماع كونه علم مسئول عن تقديم العون والمعرفة السوسيولوجية للتغلب على مختلف أنواع المشكلات الاجتماعية المواجهة للأقليات في بورما وجميع المجتمعات المتعددة.

الإطار النظري والمنهجي:

المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي "، لكل بحث علمي هدف، وللوصول إليه لابد من اختيار الأسلوب المنهجي المناسب لتحقيقه، الابتعاد عن العشوائية، وإعمال العقل، والمنطق بما يسمح للباحث الاقتراب الدقيق من الواقعية، ويعطيه القدرة على التحليل، وإدراك أبعاده باعتباره حلقة الوصل بين الإطار المرجعي والنظري، وبين المنهجية المتبعة.

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية لأنها توفر صورة دقيقة للظاهرة موضوع البحث، تحلل أبعادها ومسبباتها، الكشف عن الحالة السابقة للظاهرة، كيف وصلت إلى صورتها الحالية، والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، من ثم وضع نتائج علمية دقيقة تسهم في إيجاد الحلول المناسبة، يعتمد البحث الراهن على جمع البيانات والإحصائيات الدقيقة حول طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع البورمي وعلاقته بالاضطهاد العرقي للروهنجيا، تحليلها وتفسيرها للوقوف على العوامل المسببة لمشكلة البحث

اعتمدت الباحثة في البحث الراهن على مجموعة من الأساليب المنهجية الملائمة لطبيعة الدراسة وهي:

الأسلوب الوصفي:

يعد البحث محل الدراسة بحثًا نظريًا يعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال رصد الكتابات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، تحليل المفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، ووفقا لتلك الدراسة فإن التطهير العرقي هو وحدة التحليل التي تطلق على عملية الطرد لسكان غير مرغوب فيهم من إقليم معين، على خلفية " تمييز ديني أو عرقي أو سياسي أو اجتماعي أو

استراتيجي أو لاعتبارات أيديولوجية أو مزيج من الخلفيات المذكورة "، لخطورته على الإنسان فقد تم وصفه ضمن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لما تخلفه من مشاعر الكراهية، والتمايز بين بني البشر، سلب حقوقهم المشروعة، إثارة الاحتقان والخصومة، وتم وصف أوضاعهم وفقًا للظروف السائدة في المجتمع البورمي ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوضع ومكانة الأقلية الروهنجية من خلال منهجية علمية للحصول على نتائج علميه، وتفسيرها بطريقة موضوعية وحيادية بما يحقق أهداف البحث وتساؤلاته، ولذلك استعانت الباحثة بالأسلوب الوصفي لتحليل الوضع الراهن لأقلية الروهنجيا المسلمة من اضطهاد وانتهاك لحقوقهم وتشريد وتهجير وعلاقة تلك الممارسات بالبناء الاجتماعي والواقع الفعلي للمجتمع البورمي.

الأسلوب التاريخي:

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي في هذه الدراسة وذلك لارتباط المشكلة البحثية ارتباطًا وثيقًا بوقائع المجتمع الماضية، كان لا بد للباحثة من الرجوع إلى الماضي لتعقب التطور التاريخي للظاهرة منذ نشأتها والوقوف على تغيرها وانتقالها من حال إلى حال اعتبارا من بورما القديمة، حتى الآن حيث لم تقف الباحثة عند وصف أوضاع الروهنجيا في بورما القديمة بل تعدت ذلك إلى التحليل والتفسير للوقائع والأحداث المرتبطة بتدهور أوضاع الأقلية المسلمة في أراكان وفقًا لأسس منهجية البحث بهدف الوصول إلى حقائق وتعميمات تساعد في فهم أسباب الاضطهاد والعنف ضد الأقلية المسلمة فضلًا عن إمكانية التنبؤ بمستقبل الروهنجيا.

أدوات جمع البيانات غير الميدانية:-

- **المصادر الأولية:** نتائج البحوث والدراسات السابقة " ماجستير، دكتوراه، بحوث المؤتمرات واللقاءات العلمية "، الوثائق التاريخية المحفوظة في دور الكتب،التقارير السنوية والدورية، المطبوعات الإحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية.
- **المصادر الثانوية:** الموسوعات ودوائر المعارف، مقالات الدوريات " الصحف والمجلات العامة "، الكتب المتخصصة في مختلف الموضوعات، النشرات الإخبارية.

مجالات الدراسة " حدود الدراسة ":

أ. **المجال الجغرافي:-**

يقصد به النطاق المكاني لإجراء الدراسة وهو بالتحديد دولة بورما بصفة عامة، إقليم أراكان بصفة خاصة وتقع بورما في جنوب شرق أسيا على امتداد خليج البنغال، ويحده من الشمال الشرقي دولة الصين، من الشمال الغربي كلا من الهند وبنغلاديش، وتطل حدودها الجنوبية على خليج البنغال والمحيط الهندي، بالنسبة لإقليم أراكان فهو إقليم احتلته بورما بعد الاستعمار البريطاني، وهو حاليا يسمى ولاية راخين او ركهاين لتضليل الرأي العام.

ب. **المجال البشري:-**

يضمن المجال البشري جمهور البحث الذي تشملهم الدراسة في هذا البحث متمثلين في سكان بورما بصفة عامة، ويبلغ عددهم " ٥٦٨٩٠٤١٨ نسمة تقريبا "، وذلك طبقا لإحصاء عام ٢٠٠٦م، ويتضمن الأقلية المسلمة المقيمة في إقليم أراكان بصفة خاصة، وما يتعرضون له من اضطهاد، وتقدر نسبتهم ب " ٩٠٪ " من سكان الإقليم تقريبا، وهم من العرقيات المتأصلة، ونشأت بعد اختلاط عدد من القوميات من العرب، الفرس، الترك والهنود وسكنت منطقة أراكان وكانوا حكام وملوك في مملكتهم أراكان

ت. **المجال الزمني:-**

المدة الزمنية التي استغرقها البحث.

مفاهيم الدراسة:

يعد تحديد المفاهيم، والمصطلحات العلمية للدراسة العلمية أحد الطرق المنهجية الهامة في تصميم البحوث، لذا استعانت الدراسة الراهنة ببعض المقولات لعلم الاجتماع والمفاهيم وأهمها:

البناء الاجتماعي:

استخدم " اسبنسر " وغيره من علماء الاجتماع المعاصرين هذا المصطلح للإشارة إلى نوع من الترتيب بين مجموعة نظم يعتمد بعضها على بعض، وتعتبر وحدات البناء الاجتماعي هي ذاتها بناءات فرعية، والافتراض الأساسي هنا هو أن التكامل أو بقاء الكل يتوقف على العلاقات بين الأجزاء وأدائها لوظائفها **يعرفه إيميل دور كايم بأنه:** "كل مترابط ومتفاعل يتكون من جماعات اجتماعية , نظم أساسية، وأدوار يزاولها الأفراد والجماعات، وما بينهم من علاقات اجتماعية متبادلة "، فهو الإطار التنظيمي العام الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما، ويتضمن

مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في المجتمع.

تصور علماء الاجتماع التحليليون أمثال:(فون فيزة Von Visae، بيكر H.Backer، هيلر E.T.Hiller) للبناء الاجتماعي " أنه ترتيب للأوضاع أو المراكز، وأنه شبكة من العلاقات بين الأشخاص أو الفاعلين، وهكذا يتكون بناء المجتمع أو تنظيمه من مراكز مثل المهن، الطبقات والتوزيع العمري والجنسي.

- **التعريف الإجرائي للبناء الاجتماعي:**

البناء الاجتماعي هو كافة الأنساق الاجتماعية بالمجتمع مثل (النسق الاجتماعي " العائلي أو القرابي "، النسق السياسي " النظم السياسية، الانتخابات، القيادة، نظم الضبط الاجتماعي "، النسق الثقافي " اللغة، الدين، القيم والعادات "، النسق الاقتصادي، النسق التعليمي " التربوي "، وما تقوم به هذه الأنساق من وظائف متشابكة مع بعضها لتشكل كلا متماسكا، كذلك فإن البناء الاجتماعي هو مجموعة أفراد يتفاعلون في الأدوار، ويربطهم علاقات تحدد المكانة والمركز الاجتماعي للفرد في النسق، وفي المجتمع ككل.

التطهير العرقي " Ethnic Cleansing ":

انتشر استخدام مصطلح التطهير العرقي منذ تسعينيات القرن العشرين واستخدمته كافة وسائل الإعلام بمعناه العام، وعرفته لجنة خبراء الأمم المتحدة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ عام ١٩٩٢م بأنه " سياسة هادفة تصممها مجموعة عرقية أو دينية واحدة لإزالة السكان المدنيين التابعين لجماعات عرقية أو دينية أخرى من مناطق جغرافية محددة، وذلك بأساليب عنيفة وباعثة للرعب كالقتل، التعذيب، الاعتقال و الاحتجاز التعسفيين، الإعدام خارج نطاق القضاء، الاغتصاب، الإساءات الجنسية، وحجز المدنيين في مناطق الغيوات (المعازل)، إزالتهم وتهجيرهم وترحيلهم قسرا والهجمات العسكرية المعتمدة على المدنيين والمناطق المدنية أو التهديد بها، والتدبير المتعمد للممتلكات وقد تدرج هذه الجرائم تحت معنى اتفاقية الإبادة الجماعية ".

- **التعريف الإجرائي للتطهير العرقي:**

يعد التطهير العرقي سياسة ممنهجة يغلب عليها التعصب، التطرف، قد تكون من قبل السلطة الحاكمة للدولة أو من قبل واحدة أو أكثر من المجموعات العرقية أو الدينية بهذه الدولة نتيجة للاختلاف " الديني أو العرقي أو السياسي أو نتيجة للأطماع المادية أو مزيج من تلك الأسباب "

بهدف الإزالة القسرية لسكان إقليم معين باستخدام طرق مختلفة، لكنها متشابهة في العنف، والقسوة ك " الإبادة الجماعية، الترحيل الإجباري خوفا من القتل، التعذيب، الاعتقال والاحتجاز التعسفي، الإعدام خارج نطاق القضاء، الاغتصاب "، يرتكب التطهير العرقي في زمن السلم كما يرتكب في زمن الحرب، يعد كجرائم حرب ضد الإنسانية.

مفهوم العرق:

العرق وفقا لمعجم المنجد " أعرق، أعراقا (عرق الرجل) صار عريقا في الشرف، الأعراق: هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا أي أأصل منك، والجمع عروق وأعراق، وهي أصل كل شيء".

يرى دينكن ميشيل: " أن العرق عبارة عن مجموعة من البشر لهم خصائص بيولوجية مشتركة لا تفصلهم عن باقي الجماعات العنصرية ".

يعرف معجم المصطلحات السياسية العرق: بأنه مجموعة من البشر يحملون جينات وراثية واحدة تجعلهم مشتركون في الصفات الفيزيائية .

يحدد المعجم الوسيط العرق بأصل كل شيء، و لهذا المعنى دلالة فزيائية وبيولوجية تشير إلى الانحدار القرابي بين مجموعة من الأجيال المتعاقبة.

الجماعة العرقية من وجهة نظر أحمد وهبان: مجموعة من الأفراد يشتركون في بعض المقومات الثقافية كاللغة، الدين والتاريخ...إلخ بالإضافة إلى اشتراكهم في بعض السمات البيولوجية كوحدة الأصل.

- **التعريف الإجرائي للعرق:**

يشير مصطلح العرق إلى وجود مجموعة من البشر يتفق أفرادها في الصفات " البدنية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية،..إلخ " رغم عدم وجود عرق صاف وفقا للبيولوجيا الحديثة، وتختلف تلك المجموعة عن باقي أعضاء المجتمع في بعض أو كل من السمات التالية " السلالة، الثقافة، القومية، الدين،..." مما قد ينشأ النزاع، الرغبة في السيطرة.

مفهوم الإثنية Ethnicity:

أول استخدام لمصطلح الإثنية في مجال العلوم الاجتماعية كان من خلال العالم السوسيولوجي " ديفيد رايزمان David Reisman " عام ١٥٩١م، وأثار الكثير من الجدل فقد استخدمه البعض بمعنى الجماعات الفرعية أو الأقليات بل وقد استخدمه البعض بمعنى يشمل كافة أشكال التمايز فقد استخدم بمعنى القبيلة، وبمعنى الأمة.

ساهمت الإدارة الاستعمارية الأوربية للقارة الإفريقية في اعتبار الإثنية مصطلح يطلق على المجتمعات الدخيلة، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، لتشير إلى أي أمة بدون تاريخ.

عرفها القاموس الفرنسي: " Le petit Ropert " بأنها: معنى مرادف للأمة والشعب، رغم انفراد الجماعة الإثنية بطابع ثقافي مميز، إلا أنها تشترك في اللغة والثقافة، فرق بينها وبين العرق، فعرف العرق بأنه اختلاف جماعة عن باقي الجماعات بيولوجيا.

يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها جماعة فرعية في المجتمع تتميز بثقافة تقليدية مشتركة يتملكهم إحساس بالذات، وشعور بالتوحد، ويختلفون عن المجتمع وجماعاته في مقوم أو أكثر " ثقافي، ديني، عادات وتقاليد....".

- **التعريف الإجرائي للإثنية:**

هي جماعة اجتماعية فرعية بالمجتمع تشعر بذاتيتها واختلافها عن باقي أفراد المجتمع، ويشعر بها الآخرون أيضا، وتبذل قصارى جهدها للحفاظ على تلك الذاتية فتعمل بطريقة مختلفة عن الآخرين، ويشترك أعضاء الجماعة في أصل واحد قد يكون حقيقي أو خيالي، والزواج غالبا من أعضاء الجماعة، ويعيش أعضاء هذه الجماعة في ظل ثقافة واحدة، ولكنهم يختلفون فيما بينهم في بعض الجوانب الثقافية، ولهم تاريخ واحد، ذكريات مشتركة، سلوكا مميزا.

مفهوم الأقلية:

الأقلية هي: وجود جماعة ثقافية قليلة العدد تمثل نسبة محدودة من السكان، وتختلف عنهم في العرق أو الدين أو اللغة أو الطائفة، وقد تقابل تلك الأقلية بالتمييز السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي ضدها لاختلافها مع الأغلبية.

تعرف الأقلية: بأنها جماعة عنصرية أو دينية أو إثنية معترف بها في مجتمع معين، تعاني من تفرقة مترتبة على تحقير أو تمييز، جدير بالذكر أن هذا المصطلح ليس مصطلحا فنيا، إنما يستخدم في أغلب الأحيان للإشارة إلى أغلبية بدلا من أقلية، مثال ذلك أنه على الرغم من أن النساء لا يمثلن جماعة، إنما هن فئة اجتماعية، فإن بعض المؤلفين يطلقون عليهن " جماعة الأقلية " لأن المجتمع الذي يمسك بمقاليده الرجال، من وجهة نظرهم يضعهن في مرتبة أدنى، قد تكون مشوبة بالاستخفاف، ربما بالاحتقار.

يتبين من التعريفات السابقة للأقلية استنادها على المعيار الكمي، الذي يحدد الأقلية بالمحتوى العددي، وبذلك قد أغفل أهمية العوامل التنظيمية والقيادية، وأغفل أيضا عوامل الاختلاف في علاقات القوة بين الجماعات المختلفة، ولذلك فضل بعض المحللين استخدام المعيار الحركي في تعريف الأقلية من واقع علاقتها بالسلطة التي تشعرها بالاختلاف والاغتراب عن محيطها مما يدعم شعور تلك الأقلية بالتضامن فيما بينهم و من هذه التعريفات –/

تعريف الأقلية بأنها: كل جماعة عرقية لا تتمتع بالمشاركة السياسية، مضطهدة، مستغلة من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية بغض النظر عن نسبتها إلى الجمهور، هل تمثل أغلبية أم أقلية.

جمعت (نفين سعد) في تعريفها للأقلية بين المعيار العددي، المعايير الخاصة بالوضع الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، عرفتها بأنها " مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة، غير مهيمنة، تشعر بالاضطهاد، تستهدف حماية القانون الدولي لها.

تعرف الأقلية من وجهة نظر مختلفة بأنها نوعان: الأول: عرفها بأنها أقلية تنتمي إلى أمة، إطارها الاجتماعي هو أمتها، تتبع ثقافة تلك الأمة، الثاني: عرفها بأنها ليس لها أمة، بالتالي ليس لها إطار اجتماعي إلا ذاتها، قد يصبح هذا النوع في النهاية الأمة بفعل الانتماء، المصير حيث أنها نتاج للتراكمات التاريخية

- **التعريف الإجرائي للأقلية:**

تعد الأقلية مجموعة من بين رعايا الدولة، تختلف عن باقي سكان المجتمع في واحدة أو أكثر من هذه المتغيرات (السلالة، السمات الفيزيقية، اللغة، الدين، الثقافة)، غالبا تكون أكثر فقرا من باقي سكان المجتمع، تعاني التمييز ضدها بكل أشكاله، خاصة العنصرية، لكنهم يعملون على الحفاظ على المجموعة، تسلك وسائل غير مثالية للوصول إلى مراكز متساوية في القوة مع من يملكون مكانة اجتماعية عالية، مراكز سياسية متقدمة، يدرك أفرادها مقومات ذاتيتهم وتمايزهم، و لا تمتلك الأقلية السيطرة في الغالب، لكنها قد تسيطر على العديد من النواحي الاجتماعية، تؤثر على ثقافة المجتمع، قد تمتلك الوسائل اللازمة للحصول على الثروة فتظهر بمستوى اجتماعي مرموق

مفهوم التعددية Pluralism:

التعددية كلمة مشتقة من " عد " بمعنى أحصى , وتشير إلى عدم التفرد، القابلية للإحصاء والحساب , وتحتوي معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.

التعدد كمفهوم يعني التنوع، فلا يوجد تعدد دون تنوع تتمسك به الجماعة سواء كان التنوع ديني أو فلسفي, طبقي...، لكنه كمصطلح فيعني النظام السياسي الديمقراطي المستقر نتيجة احترامه للتنوع واختلاف الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية، وقد يكون التعدد إيجابي مقبول أو سلبي مرفوض.

التعددية مصطلح يشير إلى: أن الأنساق السياسية والثقافية والاجتماعية قد تتكون من أجزاء أو جماعات مستقلة ذاتيا بعضها عن بعض، لكن بينها تساند أو اعتماد متبادل، التعددية في الفلسفة مذهب فكري يتعارض مع الواحدية لأنه يأخذ في اعتباره أكثر من مبدأ واحد للوجود.

يعرفها معجم المصطلحات الاجتماعية: بأنها تعدد الجماعات بالمجتمع، وتعدد الروح الاجتماعية داخل كل جماعة، التي قد تكون متعددة داخليا أيضا، قد تكون التعددية سياسية أو دينية أو الثقافية،.....

ذهب معجم المصطلحات السياسية لتعريف التعددية: بأنها جميع المؤسسات المشاركة في ممارسة السلطة سواء كانت مؤسسات اجتماعية أو حكومية، وقد تكون هذه المؤسسات نتاجا للتعددية الاجتماعية

- **التعريف الإجرائي للتعددية:**

يشير التعدد إلى الاختلاف، التنوع بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع، قد يكون التعدد بسبب الاختلاف " الديني أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي "، التعدد الاجتماعي ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري قد تؤدي إلى نمو المجتمع في حالة التعايش والتوافق معه، قد تكون سببا في تدميره إذا نشب النزاع والصراع نتيجة رفض الآخر.

مفهوم المجتمع التعددي Plural society:

عرفه ديري فير فيفال بأنه: " المجتمع المتضمن عنصرين أو نظامين اجتماعيين مختلفين أو أكثر يعيشان جنبا إلى جنب دون اندماج في وحدة سياسية واحدة فلكل منهم هوية خاصة فهي جماعات مغلقة كما يرى أن المجتمع التعددي يشهد تنظيما من أجل الإنتاج أكثر من الحياة الاجتماعية، فلا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق لأغراض اقتصادية، وهو مجتمع غير مستقر، ويتضمن عدة قوميات ويتعذر على أعضاؤه أن يحيوا حياة اجتماعية متجانسة ".

يرى سميث: أن المجتمع لا يعد تعددي إلا إذا ظهرت اختلافات في المؤسسات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية...إلخ، بين الجماعات أيضا بما يشكل تعارض بينهم يمنع استقرار المجتمع وتحقيق الوحدة إلا بالإكراه.

يتبنى " John Rex " نموذج للمجتمع التعددي قائم على أربعة احتمالات هم (مجتمع موحد في الإطار العام، يسمح بالاختلاف في المجال الخاص – مجتمع يسمح بالاختلاف والتنوع سواء في الإطار العام أو الخاص – مجتمع موحد في الإطار العام والخاص أي لا يشجع الاختلافات – مجتمع يسمح بالتنوع في الإطار العام رغم وجود وحدة في الممارسات الثقافية الخاصة بين الجماعات).

المجتمع المتعدد المتصارع:

يعرف بأنه مجتمع مكون من جماعات غير مستقرة تعيش في إطار سياسي عام وتتمسك كل منهم بثقافتها ودينها ولغتها وتقاليدها، وتتنافس كل مجموعة مع الأخرى دون ضوابط أو تعاون، وتوجد السلطة في قبضة إحدى هذه المجموعات، لكن الدولة فوق المجتمع وتضع بعض الضوابط لتنظم العلاقات بين الجماعات بما لا يسبب علاقة عدائية بحتة، يتم الحفاظ على النظام وتغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بالإكراه، لا يوجد تكامل تطوعي بين الجماعات لعدم شعورهم بالانتماء المجتمعي.

المجتمع المتعدد المتوازن:–

يعرف بأنه مجتمع مكون من جماعات مستقرة ومتجانسة ثقافيا واختلافاتهم متحركة ومرتبطة بالرأي العام والانتخابات، متعاونين فيما بينهم ومتماسكين اجتماعيا، والسلطة موزعة بينهم، علاقتهم بالدولة وبعضهم تكاملية ومتوازنة، لديهم شعور بالانتماء واحترام القانون، يعبروا عن إرادتهم بأساليب سليمة.

- **التعريف الإجرائي للمجتمع التعددي:**

هو المجتمع ذو العناصر المتباينة والمصالح المختلفة والميول المتنوعة نتيجة الإرادة المجتمعية المتباينة، وعدم الاستقرار لتعددية المجتمع سواء كانت تعددية دينية أو لغوية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو إثنية.

الاتجاهات النظرية:

يعد تحديد الإطار النظري لموضوع البناء الاجتماعي لبورما والتطهير العرقي للروهنجيا أمرا أساسيا لتوجيه الباحث نظرا لتعدد انواع النظريات العلمية التي صنفت إلى (نظريات تفسيرية، نظريات

وصفية، نظريات اجتماعية تقويمية)، حيث أنه لا يمكن الاعتماد على نظرية بعينها لتفسير موضوع البحث بشكل كامل نظرا لاختلاف العلماء في تفسير أسباب حدوث النزاع، لذلك سوف يتم عرض بعض المقاربات، الاتجاهات النظرية المختلفة المفسرة لظاهرة النزاع العرقي والأقليات كمنظور معرفي فقد ظهرت العديد من التغيرات الدولية، التي نتج عنها الكثير من التوترات، المخاوف، التي كانت سببا في نشوب الصراع، النزاع الإثني، جاءت المقاربة الإثنوواقعية لتؤيد ذلك التفسير كما يلي

النظرية الإثنوواقعية Realism Ethnity:

ربطت تلك النظرية أسباب النزاع الإثني إلى الخوف والقلق من فقدان الأمن، الخوف على حياة الأفراد وسلامتهم، كذلك الخوف من الهيمنة الثقافية مما يدفع البعض للسعي إلى التحصين الثقافي وفقا لـ " David Lake "، يرى " Barry Buzan " أن سبب النزاع يعود إلى غياب السلطة الشرعية القوية لفرض الأمن بين الجماعات، قصرت النظرية عوامل انتهاء الصراعات الإثنية على عامل الفصل المادي بين الجماعات المتنافسة مؤكدة أن الصراعات الإثنية القائمة بسبب الخوف، عدم الأمن قد انتهت، أنه لا يمكن الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية للدول حيث يكون التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول تحت دعوى حماية الأقليات المضطهدة، مع بداية عصر التنوير علت أصوات تنادي بتحقيق التعاون بين الجماعات داخل المجتمع كحل لانهاء النزاع الإثني، عرفوا بأتباع النظرية الليبرالية /-

النظرية الليبرالية:

استمد الليبراليون مبادئهم من " Kant , Rousseau " الداعمان للإنسانية، وتدور أفكارهم حول أهمية الديمقراطية في تحقيق السلام والقضاء على النزاعات الإثنية من خلال تحقيق الأمن الإنساني بالتركيز على أمن الفرد عوضا عن أمن الدولة وتحقيق الأمن التعاوني، يرى رواد هذه النظرية أن النزاع ينشأ نتيجة غياب العدالة في التوزيع، عدم مساواة في الحقوق الإنسانية والاقتصادية، عزلة الدول المبتلاه بهذا النزاع عن العالم الخارجي، عدم رغبتها في التدخل الخارجي، لذلك تدعو تلك النظرية إلى إيجاد استراتيجيات، تقنيات وإجراءات لإدارة النزاع بالتحكم في عناصره، تحقيق التعايش السلمي حفاظا على المجتمع، بقائه، تجنبا للحروب بالتعاون بين الجماعات، ذلك بتقسيم التكاليف والمسئوليات باستخدام المؤسسات الدولية والآليات المتعددة الأطراف، تحقيق السلام الإيجابي، حل جميع أشكال الصراع الموجودة في المجتمع سواء كان عنف مباشر أو هيكلي أو ثقافي، ذلك طبقا للنموذج التحليلي لـ " John Galtung " لتمثيل الصراع منذ أواخر الستينيات كمثلث يوجد

في قمته الصراع المباشر، في وسطه " العنف الهيكلي "، في قاعدته " العنف الثقافي، إذا كان اهتمام الليبراليين بالديمقراطية، تحقيق المساواة بين جميع الأطراف بالمجتمع تحقيا للسلام الداخلي فقد دعا البنائيين لعملية التأثير الفكري على جميع أطراف الصراع، اعتبرت الدولة أحد هذه الأطراف كما يلي:

النظرية البنائيةConstructivism:

فسرت النزاع الإثني أو العرقي ضمن الظاهرة الأمنية من خلال منظور الفرد والمجتمع، ركزت على تأثير الأفكار، الضوابط والخطاب السائد في المجتمع الذي يشير إلى المعتقدات والمصالح معا، تتبنى تلك النظرية فكرة التأثير الفكري المتبادل بين طرفي الصراع، وبينهم وبين البيئة " الدولة "، أن أسباب النزاع الإثني هو تقاسم ولائهم للدولة مع ولاءات أخرى أهمها الولاء للجماعات الإثنية أو العرقية والقبلية، تسبب الهويات والمصالح النزاعات الإثنية باعتبار الهوية معطى طبيعي ثابت، باختلاف المصالح ينشأ النزاع، بإزالة التأثير السلبي بينهم يتم القضاء على النزاع من خلال القادة أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف، تقوم الإدارة بتحويل النزاع من خلال إقناع الإثنيات المتعددة بأن هويتها تتحدد وفق انتماءات واسعة فيستبدلون أفكار إقصاء الآخر بهوية اندماجية لاحتواء الآخر، أقرت البنائية أن للدولة دور في تحريك النزاعات الإثنية من خلال تدخلها في نظرة الجماعة الإثنية إليها، تطلعها للارتباط مع جماعات أخرى في دول أخرى، يبرز هذا التأثير في الدول ذات النظم السياسية الضعيفة، يرى البنائيين أن سلوك صناع القرار هو سلوك تابع للجماعات الإثنية، وليس العكس، لأنه لا يمكن أن يكون المحرك الأساسي للنزاع حيث أنه تابع وليس معطى مسبقا، إذا كانت هذه هي رؤية البنائيين فكيف كانت رؤية أصحاب النظرية النشوئية ؟

النظرية النشوئية "الأولية"prim idealism:

تبرز تلك النظرية كل جماعة داخل الدولة كفاعل مستقل، وتتمتع هذه الجماعات بولاء أفرادها لشعورهم بالانتماء إلى رابطة إثنية تجمعهم، تزداد قوة تلك الرابطة بزيادة تعصب تلك الجماعة تجاه الجماعات العرقية أو الإثنية الأخرى، وفقا لقول Samuel Huntington، تفترض النظرية النشوئية وجود اختلاف في الهوية بين الجماعات، أنه كلما كان هذا الاختلاف كبير كلما أدى ذلك إلى نزاع إثني لعدم تقبل الآخر، بالتالي وجود حدودية الجماعات، ترى أن الاختلاف بين البشر قد خلف على مر القرون النزاعات الأكثر ضراوة، منه تطور السلوك العنفواني، يرجع أصحاب تلك النظرية أسباب النزاع إلى عدم وجود روابط قرابة بين الجماعات في مجتمع ما، تراكم الكراهية والأحقاد بينهم فترات طويلة من الزمن، اختلاف هوياتهم عن بعض مما يزيد من السلوك العدائي

بينهم بحسب " Greets , Shills , Isaccs , Walker conner "، ترى تلك المقاربة أن سلوك صناع القرار نابع أيضا من ولائهم للجماعة العرقية وثقافتها التي تدفعهم للعداء تجاه باقي الجماعات العرقية داخل الدولة، رغبتهم في خدمة الجماعة المنتمون إليها مما يولد إحساس من عدم المساواة بين الجماعات الإثنية والعرقية في الفرص والموارد فتولد الضغينة بينهم، هناك وجهة نظر أخرى تبناها المفكر (Samuel Huntington) تفيد أن اختلاف الهوية، الثقافات داخل مجتمعات العالم الثالث، دول العالم المتقدم نتج بعد الحرب الباردة، أن هذا الاختلاف عنصر تهديد لاستقرار الدول، الجماعات، رأى العالم (Samuel) أن الاختلاف الثقافي بين الوحدات السياسية سبب أساسي في نشوب الصراع، زعزعة الاستقرار.

قوبلت افتراضات النظرية النشوئية بالانتقاد حيث رأى فريق من العلماء، منهم (Barry Buzan) أن الاختلاف الثقافي، التعدد العرقي قد يؤدي إلى التآلف، التعايش السلمي بين الجماعات المتعددة داخل المجتمع، أن الاختلاف بين الجماعات لم يكن السبب الوحيد في نشوب النزاع بين الجماعات، إنما يعود إلى مجموعة متداخلة من الأسباب مثل (الفوضى، التسيس، الاختلاف، إلخ)، لذلك ظهرت النظرية الوسائلية أو التفاعلية كرد فعل على النظرية النشوئية، اتخذت هذه الدراسة المقاربة التفاعلية الرمزية إطارا نظريا لتوجيه الباحث في كل مراحل الدراسة، لتحديد الإطار الفكري التصوري أثناء جمع الحقائق للتوصل إلى المعارف، النتائج بشكل مرتب، دقيق، مرتبط بالواقع المتغير كما يلي:

النظرية التفاعلية Instrumentalism:

- تعود جذور النظرية التفاعلية إلى عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) Max Weber منذ عام ١٨٦٤ – ١٩٢٠م، رأى ماكس أنه لا يمكن فهم العلم الاجتماعي دون فهم اتجاهات الأفراد المحيطين بنا، لا يمكن فهم الظواهر الاجتماعية أيضا دون تحليل للفعل الاجتماعي في المجتمع، لكن كان الظهور الفعلي للنظرية التفاعلية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من قرن، يعد المفكر (جورج هيربرت ميد) George Herbert Med المؤسس لتلك النظرية، المبدل للبنية الداخلية للنظرية، نقلها إلى مستوى أعلى من التعقيد النظري، رغم أنه تلقى تعليمه في كلية الفلسفة إلا أن علماء الاجتماع اعتبروه أفضل معلم في هذا المجال، لم يقدم (ميد) أفكاره في كتاب، لكن جمع طلابه أفكاره بعد وفاته في كتاب تحت اسمه بعنوان (عقل، ذات، مجتمع)، كان يعني بالعقل قدرة الفرد على استخدام الرموز في خلق المعاني للعالم المحيط به، تحقيق الهدف، استخدم كلمة ذات للتعبير عن قدرة الفرد على

التفكير بما يمكنه من إدراك الآخرين، بالنسبة لكلمة مجتمع فقصد بها البنية أو المكان محل التفاعل.

- اعتمدت التفاعلية على فكرة مؤداها أن الفرد يعيش داخل عالم من الرموز، المعارف، التي يكتسبها عبر مواقفه الحياتية، اليومية، تبدأ تلك النظرية بمستوى الوحدات الصغرى (الفرد، سلوكه كمدخل لفهم النسق الاجتماعي)، تنتقل إلى الوحدات الكبرى (المجتمع، تنظيماته المختلفة)، من أشهر المفكرين المحددين لاتجاهات النظرية التفاعلية، تصوراتها المفكر (ماكس فيبر Max Weber - جورج هيربرت George Herbert – هوفمان إرفينج Hovman Efring – هارولد جارفنكل Harold Garvnkl - تشارلز كولي Charles Coly– هربرت بلومر Herbert Blomer الذي خلف (هيربرت ميد)، عمل على التوسع في عمله، صاغ مصطلح التفاعلية الرمزية.
- **تنكر المنهجية التفاعلية** فكرة تطابق التفكير لكل الأفراد المنتمين لنفس الطبقة الاجتماعية، يؤكدون أن لكل فرد فكره، مواقفه، ثقافته، لديه معاني خاصة كونها أثناء تفاعلاته مع الأشياء، الرموز، لذلك لا يجدون أي إشكالية في فكرة الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع حيث يتبادل الناس فيما بينهم الإيماءات، الإشارات، يفسرونها وفقا لما لديهم من معلومات مما يمكن الفاعلون من أداء الأنشطة المختلفة، على أساس ذلك يسلكون سلوكا جديدا يتضمن النشاط التعاوني المنظم، تقوم التفاعلية بدراسة المسلمات، الفهم الشائع في المجتمع، لغة الحياة اليومية، دراسة الخصائص العامة، الظواهر الاجتماعية، يهتم أصحاب تلك النظرية في دراساتهم بجمع البيانات النوعية ولا تعتمد على البيانات الكمية أو الإحصائية التقليدية، لكنها تعمل على التحقق منها، يستخدمون المقابلات غير المنظمة، ملاحظة المشاركين بشكل سري أحيانا، في العلن أحيان أخرى، يعتمدوا على تحليل الوثائق التاريخية، العامة، الشخصية عن طريق تحليل المحتوى، تحث الأفراد على تغيير ذواتهم دون تغيير النظام الاجتماعي القائم، تعمل على دراسة المسلمات.
- **يهتم الاتجاه المعاصر للتفاعلية الرمزية** بالمنهجية الشعبية، يمثله (هارولد جارفينكل) Harold Garfinkel، سمي هذا الاتجاه بـ مدرسة كاليفورنيا، يعبر عنه بمصطلح Ethnomethodology، يعني المنهج الذي يستخدمه الناس لصياغة، تشكيل الحقيقة الاجتماعية من خلال استقصاء الخصائص العقلية لمجموعة الأفعال العملية، التعبيرات التي تتم أثناء الحياة اليومية بما يكشف المعاني الكامنة خلف كل فعل أو سلوك، التي تمكن الفرد من

التكيف مع الواقع، تهتم التفاعلية بتحليل الطرق التي يتحدث بها أعضاء المجتمع مع بعضهم بطرق عقلانية توجه سلوكهم.

إسقاط النظرية على محتوى الدراسة:

- **النظرية التفاعلية في علم الاجتماع** منظور نظري ينسب العمليات الاجتماعية مثل (الصراع، التعاون، تكوين الهوية) إلى التفاعل البشري، ترى الجماعات الإثنية أو العرقية كشكل من أشكال التركيب الأنثروبولوجي للدولة، كجزء من سياستها لتحقيق أهداف داخلية أو خارجية مربحة، يستخدمها الفواعل السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء بما تملكه من آليات عقلانية للتحريك، استخدام " وسائل الاتصال المختلفة، الإعلام، وسائل التنشئة، تكوين الرأي العام، التحريض ضد الآخر و التحالفات الإثنية البرلمانية للسيطرة على البرلمان " مما يثير النزاع، لا تعتبر الجماعات في حد ذاتها، ولا الاختلاف القيمي بين الإثنيات سببا في تحريك النزاع من وجهة نظر أصحاب تلك النظرية، قاموا بتفسير التنوع الإثني كعامل إيجابي لتحقيق التطور للمجتمع، بناء الدولة بشرط وضع اختيارات تكتيكية واستراتيجية بهدف تحقيق الأفضل لكافة جماعات المجتمع، بالتالي للمجتمع كله،لاعتقادهم بأن النزاع الإثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي، بتسيس الظاهرة الإثنية بالسيطرة على وسائل الإعلام والاتصال لتحريك محفزات النزاع الإثني، أسبابه من قبل النخب الداخلية التي تعمل على تحقيق مصالحها، التي لا تتحقق إلا في جو من الفوضى اعتمادا على الإثنية كوسيلة، توظيف تلك المجموعات كمواقع للتعبئة الجماهرية كما يحدث في الانتخابات، واستغلالها في سياق التنافس على السلطة باعتبارها أكثر فاعلية من الطبقات الاجتماعية، يعتمد الفواعل السياسية على المستوى الخارجي بتفعيل النزاعات لتحقيق مصالح الأطراف الدولية والإقليمية والاستعمار، باتباع سياسة فرق تسد بحسب " Daniel Posner , Rene Lemarchand , Valery Betchcav "، حيث تخلق الفواعل الخارجية (الاستعمار) النزاعات الإثنية من خلال تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة فينشأ التعدد القبلي في الدولة الواحدة، نظرا لوجود تاريخ من العداء في نفس المنطقة الجغرافية يتأثر الأمن، الاستقرار داخل البلاد
- **يرى أنصار التفاعلية** أن للاستعمار دور كبير في اختلاف الإثنيات، نشوب النزاع بينهم، بدراسة طبيعة النزاعات الإثنية في مناطق العالم الثالث نجدها مشكلة موروثة منذ عهد الاستعمار فقد استخدم المستعمر سياسات إثنية كانت السبب في اندلاع النزاعات الإثنية

كما حدث في دولة بورما حيث عملت القوة الاستعمارية البريطانية أثناء احتلالها لبورما على خلق المشاكل الإثنية بين المجموعات العرقية، خاصة بين البوذيين البورميين، المسلمين بصفة عامة، الروهنجيا بإقليم أراكان بصفة خاصة، ساعدهم في ذلك حكام بورما البوذيون خوفا من انتشار الإسلام في جميع أنحاء بورما، اتبعت القوة الاستعمارية سياسة فرق تسد، يعتبر باري بوزان Barry Buzan النزاع الإثني أسطورة يتمسك بها من يريد استخدامها.

- **يتضح مما سبق** أن تسيس الانتماء الإثني بهدف الوصول إلى السلطة، الاستيلاء على موارد الدولة يؤدي في النهاية إلى العنف، الاضطراب السياسي، الاجتماعي، أن الاختلاف الإثني من وجهة نظر المقاربة التفاعلية هو وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلى أو الخارجي، يقوموا باستخدامه لتحقيق مكاسب شخصية خاصة في ظل وجود مؤسسات ضعيفة، تتصف بالفساد لغياب سيادة القانون، مما ينذر بنشوب الصراع، الإبادات الجماعية، التطهير العرقي بين الجماعات المختلفة، هذا يعني أن النزاع الإثني ينشأ نتيجة لوجود مجتمع متعدد العرقيات، يعاني من ضعف مؤسساته وفقا لتفسير كل من ماورو، كيفير Mawro , Keefer ، يوضح الشكل التالي هذه النتيجة.

الدراسات السابقة:

رغم أن مسألة الاضطهاد العرقي من الموضوعات التي شغلت اهتمام الباحثين في مجال قضايا الأقليات ولكن محاولة إجراء مسح وحصر شامل لكافة الدراسات والبحوث التي اهتمت بالاضطهاد العرقي للأقليات وأوضاعهم في المجتمعات المقيمين بها ليس بالأمر الهين وتكتنفها الكثير من الصعوبات ولذلك انطلقت الباحثة من دراسات متشابهة، وذلك لمحاولة التعرف على الجهود السابقة التي بذلت في دراسة مشكلات وقضايا تتعلق بالموضوع الذي ينوي الباحث دراسته، هذا فضلا عن أن ذلك يمكن الباحثة من تحديد موقع الدراسة التي يقوم بها على خريطة الدراسات السابقة، وجدت الباحثة أن هذه الدراسات تهتم بنواحي معينة ولا تتصف بالشمول وكانت على النحو التالي:

- **دراسة للباحث/– محمد علي صالح:** وصايا بوذا وأثرها على واقع المسلمين في ميانمار " دراسة وصفية لحال المسلمين الروهنجيا "، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .

اهتمت الدراسة بما يعانيه مسلمي الروهنجيا على أيدي البوذيون رغم اعتناقهم للبوذية، التي تدعوهم إلى المثالية في الأخلاق، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي، التحليلي لوصف وتحليل حال

المسلمين الروهنجيا، اعتمد الباحث في جمع بياناته على أداة الملاحظة، حدد مجتمع بحثه في جميع سكان ميانمار، كانت عينة الدراسة هم مسلمي الروهنجيا، استخدم الباحث في تحليل البيانات أسلوب دراسة الحالة، البحث المكتبي، **تهدف الدراسة** إلى معرفة حقيقة، جوهر الديانة البوذية، الوقوف على الوصايا العشر التي سار عليها بوذا، وبيان مدى التناقض عند الرهبان في تطبيق تلك الوصايا، بيان أن تلك الوصايا تتفق مع الأخلاق الإسلامية، بيان حقيقة ما تعانيه الأقلية المسلمة في أراكان.

تساؤلات الدراسة:

١- هل البوذية دين كما يزعم بوذا ؟ أم أنها فلسفة ؟

٢- ما هي حقيقة وصايا بوذا ؟ هل يعمل بها البوذيون اليوم ؟ هل تتفق مع الإسلام ؟

٣- ما هي حقيقة ما تعانيه الأقلية المسلمة في أراكان ؟

نتائج الدراسة:

١- تبين الدراسة أن العلاقة بين البوذيين، المسلمين المضطهدين هي علاقة صراع متصل.

٢- أظهرت الدراسة أن ما يقوم به الدعاة أتباع وصايا بوذا تجاه المسلمين هي جرائم حرب، إبادة بوذية ضد الإسلام من قبل " بودو بالاسينا " المتطرفة.

٣- يتضح أن المسلمون في ميانمار يواجهون حالة إنكار رسمي بدعم حكومي.

٤- قيام قوات الأمن بتجريد المسلمين من أسلحتهم البدائية.

٥- يوجود تناقض كبير بين ما يدعو إليه بوذا في توصياته، ما يطبقه الرهبان تجاه مسلمي الروهنجيا

٦- يتضح من الدراسة سعي البوذيين إلى طمس الهوية الإسلامية للروهنجيا.

- **دراسة للباحث / HNIN YI**: الدور السياسي للجيش في ميانمار، ٢٠١٤/١/١٧م .

اهتمت الدراسة بالأدوار السياسية الداخلية للجيش في ميانمار باعتباره المؤسسة الأقوى لتحقيق الأمن الوطني، والاستقرار العام للبلاد بمكافحتهم ضد المتمردين الشيوعيين خلال السنوات الأولى لاستقلال البلاد، بهدف بناء دولة موحدة دون أي صراعات مسلحة، وحددت الدراسة أهم وجهات نظر الجيش بشأن الأمن القومي لميانمار، وتهدف الدراسة إلى توضيح مستويات التدخل العسكري في السياسة، مدى نجاحه في هذا التدخل، أسباب انسحاب الـ TATMADAW من السياسة في ميانمار.

تساؤلات الدراسة:

١- ما هي الأدوار السياسية الداخلية للجيش ؟

٢- ما أهم أسباب التراجع الجزئي للسياسة العسكرية في ميانمار ؟

٣- ما أهم الأطر النظرية للسياسة العسكرية في ميانمار ؟

٤- كيف تعامل النظام العسكري في قضايا الأمن القومي بميانمار؟

٥- ما أهم النتائج المترتبة على التدخلات العسكرية وطرق أدائه في السياسة الوطنية ؟

٦- هل كان الانسحاب العسكري من السياسة الداخلية لميانمار خلال الفترة الحالية جزئي ؟ وما الأسباب هذا الانسحاب ؟

نتائج الدراسة:

١- أن التاتماداو شارك في سياسة ميانمار منذ عام ١٩٦٢م بهدف حماية الأمن القومي، استعادة السلام

٢- كان التدخل السياسي العسكري في ميانمار واسع نسبيا، حيث لعب التاتماداو قبل عام ١٩٨٨م دور مؤثر في سياسة ميانمار لخلوه من الفساد.

٣- أن اتباع النظام العسكري للسياسة الانعزالية، والنظام الاشتراكي جعل ميانمار من أقل البلدان نموا

٤- لم تعد السياسة العسكرية قادرة على التدخل السياسي بسبب فشل التنمية الاقتصادية في ظلها، فقدان الدعم الشعبي والاقليمي والدولي بعد انتفاضة عام ١٩٨٨م، وزيادة الطمع الدولي والاقليمي بالبلاد

٥- أن انسحاب التاتماداو لا يعني الانسحاب الكامل من السياسة فما زال يمتلك العديد من غرف الشركات الاقتصادية لأهم اللاعبين في مجال الأعمال.

٦- تعامل مجلس الدولة للسلام والتنمية بمهارة مع مخطط الانتقال من أجل تأمين دور الجيش السياسي.

٧- تخلى مجلس الدولة للقانون والإصلاح " SLORC "، مجلس الدولة للسلام والتنمية " SPDC" عن الاشتراكية بعد إلغاء الدستور، حل البرلمان، لضمان دور كامل لهما في السياسة المستقبلية.

- **دراسة للباحث / سيف الله حافظ غريب الله،** واقع الثقافة الإسلامية في بورما الواقع – التحديات – الحلول " دراسة تحليلية "، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

اهتمت الدراسة بتوضيح الواقع الثقافي الاسلامي المعاصر لمسلمي بورما، والطغيان الممارس من قبل البوذيين الشيوعيين عليهم، وما تقوم به بعض المنظمات الحقوقية، دول العالم سواء إسلامية أو غير إسلامية تجاه رفع المعاناة عنهم، واستخدم الباحث المنهج التحليلي، المنهج الوصفي القائم على المقابلات الشخصية، والمشاهدات، وكذلك المنهج التاريخي لبيان الوقائع التاريخية، وتفسيرها.

أهداف الدراسة: تهدف إلى توضيح صورة الثقافة الإسلامية في أراكان " بورما "، بيان مدى ارتباطها بالثقافة الإسلامية، الوقوف على درجة ارتباط ثقافة الروهنجيا الإسلامية بالثقافة الإسلامية،تحديد التحديات المواجهة للثقافة الإسلامية في أراكان، طرق مواجهتها،الوقوف على الجهود الدولية العربية، الغربية لمواجهة التحديات،بيان واقع الإسلام في أراكان " بورما ".

تساؤلات الدراسة:

١- ما هي الصور الثقافية الإسلامية في (أراكان) بورما ؟

٢- ما مدى ارتباط ثقافة مسلمي الروهنجيا بالثقافة الإسلامية ؟

٣- ما هي روافد الثقافة الإسلامية في (أراكان) بورما ؟

٤- ما التحديات التي تواجه الثقافة الإسلامية في بورما ؟ وما طرق مواجهتها ؟

٥- كيف ساهمت الدول والجهات الإسلامية، غير الإسلامية في مواجهة تلك التحديات ؟

جاءت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها:

١- أن إقليم أراكان كان مملكة إسلامية مستقلة حكمها المسلمون ثلاث قرون، هي الآن أرض مسلوبة بعد أن سلمها الاستعمار البريطاني للبوذيين.

٢- تبين ارتباط ثقافة مسلمي بورما بالثقافة الإسلامية، دلل على ذلك بما تحويه من مقدسات إسلامية.

٣- أظهرت الدراسة كره البوذيين الشديد للمسلمين رغم مخالفة ذلك لتعاليم بوذا

٤- بينت الدراسة فشل البرلمان البورمي في التصدي للقوانين القمعية ضد المسلمين، عدم سن تشريعات ضد العنصرية السائدة في البلاد.

٥- أظهرت الدراسة ضعف دعوة العالم لحقوق الإنسان، وأنها مجرد شعارات تحقق بها الدول الكبرى مصالحها.

٦- تبين الدراسة أهمية وسائل الإعلام في لفت انتباه العالم نحو قضية الروهنجيا.
٧- اتضح ضعف دور العالم الإسلامي في التضامن مع قضية المسلمين في بورما

- **دراسة الباحث/ طارق رشاد محمود:** الحكم العسكري في ميانمار ١٩٦٢- ٢٠١٨، ٢٠١٧ م.

اهتمت الدراسة بسياسة الحكم العسكري في ميانمار في كافة المجالات، وطرق تعامله مع الإثنيات، خاصة الروهنجيا، استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التاريخي لتحليل أسباب الصراع بميانمار، واستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع البحث وصفا كميا وكيفيا واعتمد الباحث على الملاحظة، التصنيف والإحصاء لجمع وتحليل البيانات.

تهدف الدراسة إلى ابراز الظروف التي مكنت المؤسسة العسكرية في ميانمار من السيطرة على الحكم، طريقة تعاملهم مع أطراف المجتمع، النظام السياسي المتبع، أسباب فشلهم في إدارة المجال الاقتصادي، توضيح كيفية استغلالهم للبوذية كديانة سائدة في المجتمع، كيفية استغلالهم للصراع الإثني الدائر في ميانمار، إبراز أسباب تفاقم الصراع بين المؤسسة العسكرية الروهنجيا، العوامل المحركة له.

تساؤلات الدراسة:

١- ما هي الظروف التي مكنت المؤسسة العسكرية في ميانمار من السيطرة على الحكم، وكيف تعاملت مع أطراف المجتمع، لماذا قبلت تعدد الأحزاب بالانتخابات بعد فترة طويلة من حكمها، وهل اتاحت الفرصة لتطبيق الديمقراطية فعلا أم كانت زائفة ؟
٢- كيف تعاملت المؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي، ولماذا تبنت الاشتراكية ثم انتقلت إلى السوق، وهل كانت المصلحة العامة هدفا لها ؟
٣- كيف تعاملت المؤسسة العسكرية مع البوذية كديانة سائدة بميانمار ؟
٤- كيف تعاملت المؤسسة العسكرية مع الصراع الإثني، ما أسبابه، وكيف حاولت تسويته ؟
٥- كيف تعاملت المؤسسة العسكرية مع قضية الروهنجيا وما أسباب تفاقم الصراع معها ؟

نتائج الدراسة:

١- فشل الحكم المدني في الارتقاء بالدولة نتيجة للتمردات الإثنية، الشيوعية، الخلافات بين النخب السياسية منذ الاستقلال ففرض الجيش سيطرته.

٢- أعطى الموقع الاستراتيجي لميانمار ذريعة للتدخل الدولي في شئونها الداخلية وخاصة من قبل الولايات المتحدة والصين مما زاد من سيطرة الجيش بحجة الحماية والأمن.
٣- استخدم الجيش قبضة حديدية ضد المعارضة ليتمكن من تنفيذ سياسته في السيطرة على البلاد.
٤- عانى اقتصاد البلاد من الفشل الاقتصادي في ظل الحكم العسكري والعزلة الدولية، زاد الضغط على الحكم العسكري فسعى إلى البحث عن شرعية لحكمه، سمح بوجود معارضة شكلية فيما بقى العسكر مسيطرا على اللعبة السياسية والاقتصادية، بطريقة دستورية.
٥- أن الاقتصاد البورمي لم يحقق النمو والارتقاء عندما تبنى النظام العسكري النظام الاشتراكي، ولم ينمو أيضا عندما لجأ إلى النظام الرأسمالي الذي تخلى عنه بعد الانقلاب، لغياب العدالة.

- **دراسة للباحثين: Mosumeh Saeidi ، and others**: الأطفال الضحايا الرئيسية للعنف العرقي في ميانمار، ٢٠١٧م .

تسعى الدراسة إلى إثبات أن الأطفال هم الأكثر تأثر بأحداث العنف والانتهاك للحقوق، التعرض للتمييز بسبب النزاع العرقي الدائر في الداخل الميانماري ضد الروهنجيا، أوضحت الدراسة أن الناس في حاجة لحماية حقوقهم، والحصول عليها للعيش بكرامة، وأن للأطفال حقوق خاصة بسبب احتياجاتهم الفريدة لحماية إضافية لا يحتاجها الكبار، وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة حقوق الطفل بأنها حقوق الإنسان للأطفال، وتتمثل في الاهتمام الخاص بحقوق الحماية الخاصة، والرعاية الممنوحة للقصر، ومن أهم حقوق الطفل الارتباط بوالديه، والهوية الإنسانية، والاحتياجات الأساسية للغذاء، والتي تدفعها الدولة للجميع، التعليم، الرعاية الصحية، القوانين الجنائية المناسبة لسن الطفل ونموه، حماية متساوية لحقوق الطفل المدنية، وعدم التعرض للتمييز على أساس عرق الطفل أو جنسه أو هويته الجنسية أو أصله القومي أو الديني أو بسبب إعاقته أو لونه....، جاءت الدراسة ببعض النتائج والتي من أهمها:

١- أن أكثر الفئات المتضررة من عدم اعتراف حكومة ميانمار بمسلمي الروهنجيا هم الأطفال، المراهقين، النساء نتيجة للتعرض للتهجير والفرار من القتل والتعذيب من قبل الجماعات المتطرفة
٢- على المجتمع الدولي تنظيم التدابير العاجلة لحماية تلك الفئات من خلال المنظمات الحقوقية والإغاثية
٣- أن أوزان أطفال الروهنجيا حديثي الولادة منخفضة عادة نتيجة لسوء التغذية، يواجهون بحواجز تعوقهم عن التكاثر عند بلوغهم سن الرشد.

٤- وصلت معدلات وفيات أطفال الروهنجيا أكثر من أربعة أضعاف معدلات وفيات أطفال باقي المجتمع الميانماري حيث بلغ عدد ٢٢٤ حالة وفاة طفل روهنجي لكل ١٠٠٠ مولود حي مقابل ٥٢ حالة وفاة طفل بورمي لكل ١٠٠٠مولود.

٥- يعاني ما يقرب من ٤٠٪ من أطفال الروهنجيا من مرض الإسهال داخل معسكر النازحين بميانمار بما يعادل خمسة أضعاف معدل الإصابة بمرض الإسهال بين الأطفال في بقية راخين.

- **دراسة الباحث / دعاء عبد الحكم الصعيدي:** أزمة مسلمي الروهنجيا في خطاب المواقع الإلكترونية الإعلامية الأجنبية " دراسة تحليلية "، ٢٠١٨م.

اهتمت الدراسة بإبراز دور الإعلام في طرح ما يوجهه العالم الإسلامي من أزمات لحث الأنظمة السياسية لاتخاذ قرارات تجاه تلك الأزمات، خاصة تجاه الأقليات، استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي، المسح الإعلامي في مسح المواد الإعلامية التي ناقشت أزمة مسلمي الروهنجيا في عينة الدراسة من المواقع الالكترونية خلال الإطار الزمني للبحث لتحليلها، استخدمت أيضا اسلوب التحليل الكيفي عن طريق نقد الخطاب، كما استخدمت الباحثة مدخل التحليل الثقافي، باستنباط التأثيرات الثقافية الأيديولوجية الغربية لمنتجي الخطاب في تصوراته حول طبيعة أزمة الروهنجيا، اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على أدوات تحليل الخطاب، حدد عينة الدراسة التحليلية في موقع صحيفة الجارديان البريطانية، يشمل " الجارديان، الأويزرمز، الجارديان الأسبوعي، موقع إن إن بالعربية الأمريكي، موقع منظمة هيومان رايس ووتش الحقوقية الدولية ".

أهداف الدراسة:

١- التحليل البنائي لخطابات المواقع الإعلامية الإلكترونية الأجنبية تجاه الأزمة.

٢- تحديد المواقف المعلنة من قبل تلك المواقع، تحديد مرتكزاتها.

٣- إبراز آليات العرض الخطابي لتلك المواقع وما تستخدمه من أساليب للإقناع، والوقوف على أوجه التشابه، الاختلاف في ملامح كل خطاب.

تساؤلات الدراسة: تسعي الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي هو: ما هي مرتكزات خطابات المواقع الالكترونية الإعلامية الأجنبية في تناولها لأزمة الروهنجيا ؟ وانبثق عنه عدة تساؤلات فرعية هي:

١- ما أنواع، مضمون الأطروحات التي تناولتها المواقع الالكترونية " المحددة بالدراسة " في خطابها الصحفي عن أزمة الروهنجيا ؟

٢- ما هي الأساليب المستخدمة من قبل المواقع الالكترونية المحددة بالدراسة ؟

٣- ما أهم القوى الفاعلة الواردة في كل خطاب عن الأزمة ؟ ودور كل منها ؟

٤- ما أهم الآليات الخطابية الإقناعية في خطابات المواقع المختارة ؟

٥- هل للخلفيات الثقافية، الأيديولوجية تأثير لموقف الخطاب عن الأزمة ؟

٦- ما مدى التشابه، الاختلاف بين خطابات المواقع الالكترونية عينة الدراسة ؟

نتائج الدراسة:

١- أظهرت الدراسة اهتمام كبير من قبل المواقع الالكترونية بالأزمة.

٢- عرفت الخطابات الروهنجيا، وقضيتهم، أسبابها، مقترحات حلولها.

٣- أظهرت الدراسة اعتماد أغلب الخطابات على التقارير والإحصاءات الرسمية، وتصريحات المسئولين الحكوميين، والحقوقيين الدوليين و....إلخ.

٤- أبرزت الدراسة جيش أراكان فاعلا أساسيا في التسبب في الأزمة كجيش ميانمار، أظهرت القوى الدولية كفاعل إيجابي في متابعة الأزمة.

٥- اتضح من الدراسة أن الخطابات تكون هادئة مع بداية الأزمة وتتصاعد في حدتها مع تصاعد العنف.

٦- أبرزت الأزمة ازدواج الخطاب ما بين المسئولية الأخلاقية في تأييد حقوق الإنسان، رفض الانتهاك، الخوف من دعم الإسلام.

- **دراسة / Thiri Shwesin Aung**: الوضع الحالي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في ميانمار، ٢٠١٩م .

تهدف الدراسة إلى: إبراز أهمية ما تمتلكه ميانمار من موارد طبيعية متجددة، وغير متجددة، وأراضي خصبة، وقوى عاملة، وموقع استراتيجي في توفير فرص قوية لتحقيق التنمية على الرغم من عزلتها عن العالم لأكثر من خمسة عقود، وما سببته تلك العزلة من فقر للدولة البورمية، وتفتيت اقتصادي، واجتماعي، وسياسي، ولذلك تسعى ميانمار حاليا لتحقيق إصلاح اقتصادي، اجتماعي، سياسي باستغلال تلك الموارد، لكنها تواجه بالعديد من العقبات الكبيرة، لذلك تحتاج ميانمار إلى وضع

استراتيجيات وطنية لمواءمة النمو الاقتصادي مع الحماية البيئية، والاجتماعية باستخدام عمليات شفافة، وخاضعة للمساءلة، **جاءت الدراسة ببعض النتائج أهمها:**

١) أن ميانمار تسعى إلى تحقيق إصلاح للنظام الإداري المختص بإدارة الموارد الطبيعية، تطهيره من الفساد والصراع الداخلي، ومعالجة تدهور النظام الأيكولوجي بتعديل القوانين القديمة، وتوحيد الحكومة الديمقراطية للوزارات

٢) تواجه عملية الإصلاح في ميانمار بالعديد من العقبات، خاصة في قطاع الموارد الطبيعية.

٣) ما زالت الأساليب الرقابية التي تمارسها الوزارات المختلفة على الشركات المملوكة للدولة ضعيفة

٤) للصراع الداخلي، والنزاع العرقي تأثير سيئ على الاستغلال الأمثل لموارد ميانمار الطبيعية.

٥) أن الإتجار غير المشروع في الحياة البرية، وإزالة الغابات، والإفراط في استغلال الموارد، الفساد المؤسسي، الصراع حول استخدام الموارد أدى إلى التدهور البالغ للموارد الطبيعية، والبيئية، وضعف النمو الاقتصادي للبلاد، تغيير النظام الأيكولوجي، والمناخي بما يسبب تدهور بيئي ومناخي

٦) تدهور نوعية البيئة البحرية بسبب تزايد الطلب على الموارد البحرية، والاستثمار الأجنبي.

٧) تعاني ميانمار من التخلف في قطاع الطاقة بسبب نقص القدرات " التقنية، المالية، الموارد البشرية، العزلة العالمية.

تحليل نقدي عام للدراسات السابقة وموقف الدراسة الراهنة منها:

يهدف البحث الراهن إلى دراسة البناء الاجتماعي لبورما والتطهير العرقي للروهنجيا، ونظرا لأن الباحث لم يجد دراسات سابقة بالعنوان، والإطار الموضوعي، والفني ذاته إلا ما كان متناثرا في كتب، وأبحاث بعض الدارسين، والنقاد، والصحف، والمجلات، ولا تشكل دراسة متكاملة لقراءة أعمال الباحث فقد كان للاطلاع على هذه الدراسات، والبحوث السابقة، والوقوف على أهدافها، وتساؤلاتها، ومشكلاتها، وإجراءاتها المنهجية، وما آلت إليه من نتائج دور كبير في بلورة، وفتح آفاق مختلفة للدراسة الحالية حيث يعمل هذا البحث على إبراز أثر البناء الاجتماعي لبورما بأنساقه ونظمه الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والدينية، والتعليمية، أنماطه الثقافية على ما وصل إليه وضع المسلمين في بورما، خاصة مسلمي الروهنجيا من نكران، وتشريد، وانتهاك لحقوقهم الإنسانية، وتعذيب، وحرمان من كافة الخدمات التعليمية، والصحية، و....إلخ.

خلى تراث الدراسات السابقة إلى حد كبير من تحليل البناء الاجتماعي للمجتمع البورمي، ولم يرصد دوره في ظلم المسلمين خاصة الروهنجيا، لم يتم تناول سيسيولوجيا المجتمع البورمي بالدراسة، واقتصرت تلك الدراسات على تحديد أسباب قضية الروهنجيا في الجانب الديني، وتغافلت العديد من الأسباب، والعوامل الكامنة خلف تلك القضية، التي قد تكون هي الأسباب الرئيسية في إشعالها، ومن هنا سعت الباحثة للكشف عن تلك الأسباب، والعوامل الكامنة لتحديد مدى تأثيرها ودورها في تفاقم الأزمة، وتوجيه النظر إليها.

يتميز البحث الحالي عن ما يسبقه من دراسات، وبحوث حول أزمة الروهنجيا أنه: يهدف إلى اكتشاف العلاقات المباشرة، وغير المباشرة بين عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع البورمي، الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني داخل المجتمع، والظواهر التي تتأثر بهذا السلوك، وتأثير هذا السلوك على القضية موضوع البحث سعيا من الباحثة لبلوغ فكرة المجتمع البورمي، ووجهة نظرهم حول مسلمي الروهنجيا، أسباب رفضهم لوجود الروهنجيا على الأراضي البورمية، لذلك تناولت الباحثة البناء الاجتماعي لبورما بالوصف والتحليل، والتفسير لامتزاج النزاعات المذهبية، والوطنية الفاشية، وعسكرة السياسة، التراث الممتد من التشكيك، والارتياب المتبادل بين التيار الرئيسي من القومية البورمية ذو الأغلبية البوذية، بين مسلمي الروهنجيا، وتحليل الأنماط الثقافية والدينية والتعليمية للمجتمع البورمي.

أهم النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة:

١) تتباين مظاهر الحياة الاجتماعية للمجتمع البورمي نتيجة للتحديات التي تواجه التنظيمات الاجتماعية، تتمثل في قيام التنظيم الاجتماعي البورمي على عناصر تسهم في تأكيد مظاهر الصراع والتناقض الاجتماعي بين أفراد المجتمع بسبب اختلاف الأهداف، والمصالح، والرغبات التي تسعى إليها الجماعات المتعددة ضمن التنظيم الاجتماعي البورمي.

٢) تبين أن أنظمة المجتمع البورمي المعمول بها منذ أكثر من نصف قرن عنصرية، تميز ضد الأقليات فبنائها الاجتماعي السائد أساسه هيمنة الإنسان على الإنسان أو الهيمنة على الآخرين فهي علاقة قوي وضعيف وصراع قائم بينهم ومستمر.

٣) أظهرت الدراسة أن الاختلاف الديني لم يكن السبب الوحيد الكامن خلف الاضطهاد العرقي للروهنجيا، لكن استخدمته السلطة العسكرية، والرهبان البوذيون لإشعال الصراع بين الأغلبية البوذية، والأقلية المسلمة لتحقيق الأطماع، والمصالح الاقتصادية بتغيير ديمغرافية إقليم أراكان

للاستلاء على ثرواته الطبيعية المتنوعة، واستغلال موقعه الاستراتيجي في جذب الاستثمار الأجنبي وتنفيذ المشروعات الضخمة.

٤) فشل الحكم المدني في الارتقاء بالدولة في ظل الخلافات بين النخب السياسية، والتمردات العرقية، والشيوعية، التي رافقت الدولة منذ الاستقلال.

٥) أنهى الجيش جميع مظاهر الديمقراطية في ميانمار مستغلا الظروف الإثنية، وفرض نظامه، ورفع كافة أشكال المعارضة، ووضع جميع السلطات في قبضته في ظل النظام الديمقراطي الوهمي، ساعده على فرض سيطرته التدخل الدولي في شئون ميانمار الداخلية.

٦) حققت حكومة بورما قدرا من النجاح في تحسين البنية الأساسية التعليمية، وذلك لتعزيز المعرفة الفكرية الشعبية.

٧) أظهرت الدراسة تاريخ مسلمي بورما العظيم ضمن تاريخ الدولة البورمية، كان إقليم أراكان مملكة إسلامية مستقلة حكمها المسلمون ثلاث قرون، وامتلأ الإقليم بالمعالم التاريخية الإسلامية، والمساجد، وغيرها من الأدلة المادية.

٨) ارتباط ثقافة المسلمين في بورما بالثقافة الإسلامية رغم محاولة السلطات البورمية المستميتة لطمس الهوية الإسلامية، ودمجها بالثقافة البوذية.

٩) اظهرت الدراسة أن الاحتلال البريطاني هو السبب الرئيسي في زيادة كره البوذيون للمسلمين لتتمكن من السيطرة على المجتمع البورمي.

١٠) تبين الدراسة استخدام السلطة العسكرية للدين في شرعنة أفعالهم السياسية، والاقتصادية، وذلك بالسيطرة على مجتمع الرهبان، واستغلالهم في إصدار فتاوى لتشريع أفكار النظام الحاكم، وأصحاب المصالح من ذوي النفوذ والقوة.

١١) تبين ضعف الجهود الدولية العربية والأجنبية والإسلامية، وكذلك ضعف جهود المنظمات الحقوقية والإغاثية في مواجهة أزمة الروهنجيا، لم تكن سوى شعارات من جانب الدول الكبرى لتحقيق مصالحها.

١٢) اتضح الدور الهام لوسائل الإعلام، خاصة الوسائل المرئية في لفت أنظار العالم نحو قضية الروهنجيا، تحريك الشعوب، والرأي العام العالمي لإنصافهم بالضغط على حكومة ميانمار للتخلي عن سياسة الانتهاك والاضطهاد.

١٣) يفتقد مسلمو بورما القدرة على توحيد الصف، والالتفاف حول قائد يمثلهم في الداخل والخارج، وينادي بحقوقهم، ويدعوا للمقاومة المشروعة، تبين ضعف تسليح جيش انقاذ الروهنجيا.

١٤) رغبة مسلمي أراكان في الاستقلال الذاتي كان أحد الأسباب الهامة فيما آلت إليه أوضاعهم الحالية

١٥) يتعرض الروهنجيا لعمليات عنف ممنهج، إبادة جماعية تصل إلى حد التطهير العرقي من قبل السلطات البورمية.

١٦) ضعف الهيئات التشريعية البورمية، وعدم قدرتها على الاعتراض ورفض ما تسنه السلطات في بورما من تشريعات وقوانين عنصرية وتمييزية ضد الأقليات وخاصة أقلية الروهنجيا.

١٧) تبذل حكومة بورما جهد كبير لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي للسكان، وتنمية القطاع الزراعي، وتنفيذ المهام الخمس للتنمية الريفية، وتتخذ كافة التدابير لتنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات إلا أن هيمنة الجنرالات، وأتباعهم على النظام الاقتصادي يجعل من الصعب تحقيق التقدم، والازدهار في ظل غياب العدالة، والحرية.

أهم المراجع العربية:

١) اسحق يوسف حمدان آل عياش، خطاب عمران الضامن: إدارة التعدد والتنوع المجتمعي، كلية الآثار، جامعة سامراء، العراق.

٢) أندروسلث، مسلمو بورما إرهابيون أم مرهبون، ترجمة: سعيد ابراهيم كريديه، دار الرشاد، بيروت، ٢٠١٣م، الترجمة بـ كانبيرا: مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية، جامعة استراليا الوطنية، ٢٠٠٣.

٣) الأزهر الشريف، مرصد الأزهر لمكافحة التطرف : مسلمو بورما، القاهرة، مطابع الأزهر، ط٣، ٢٠١٨م.

٤) المركز الروهنجي العالمي: إحصائية ضحايا مسلمي أراكان الموثقين لجرائم حكومة ميانمار، قطاع حقوق الإنسان – قسم الرصد والمتابعة.

٥) جنان بدر العنزي: مسلمو ميانمار حقائق خلف الستار، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠١٣م.

٦) حسين بن الشيخ عبد الخالق البرماوي: حول مآسي المسلمين في بورما الاشتراكية، معهد التجويد وتحفيظ القرآن، كراتشي، باكستان، ١٤٠٣هـ.

٧) حسين سيد أحمد أبو العنين: جغرافية العالم الإقليمية، الجزء الأول – أسيا الموسمية وعالم المحيط الهندي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٨، ١٤٠٤هـ.
٨) شارلوتة فيدمان: اضطهاد المسلمين الروهنجيا في ميانمار – البلد الأسيوي بورما ذي الأغلبية البوذية، ترجمة: علي مصباح، qantara.de، ٢٠١٤م.
٩) سيد عبد المجيد بكر: الأقليات المسلمة في أسيا واستراليا، دار الأصبهاني للطباعة، جدة،ط بدون، ١٣٩٣هـ.
١٠) شاعة محمد: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة.
١١) شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي..قضايا الأقليات بين العزل والإدماج، الدار المصرية اللبنانية، ط٢، رجب /١٤٢٤هـ – سبتمبر ٢٠٠٣م.
١٢) شهيد الحق نور الحق: حركة ٩٦٩ البوذية المتطرفة..نشأتها وأهدافها وحقيقتها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، وكالة أنباء الروهنجيا، ٢٠٢٠/١٠/٩م، ١٠:٥٧مساءا.
١٣) عادل عبد السلام، أمل يازجي: الأقليات، الموسوعة العربية، المجلد الثالث.
١٤) عبد العزيز بن علي العريف: نظريات علم الاجتماع تصنيفاتها – اتجاهاتها – نماذجها التطبيقية، السعودية، ٢٠٠٦م.
١٥) عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، سلوك عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١م.
١٦) نور الإسلام بن جعفر على آل فائز: المسلمون في بورما التاريخ والتحديات، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، السنة العاشرة، العدد ١١٥، العام ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
١٧) محمد بن ناصر العبودي: بورما الخبر..والعيان، فسح وزارة الإعلام برقم ٢/٣٤٢٠ وتاريخ ١٤١٠/٥/٢٢هـ، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
١٨) محمد طيب مولانا محمد صالح: جغرافيا أراكان – ميانمار، مكة المكرمة،المملكة العربية السعودية.
١٩) محي الدين عفيفي أحمد: مسلمو الروهينجا بين الصمت والخذلان، الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية السلسلة العلمية، القاهرة، المطابع الأميرية، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

٢٠) هزاع بن عبد الشمري: المعجم الجغرافي لدول العالم، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط٥، ١٤٣٢هـ.

أهم البحوث والدوريات:

١) أحمد البحيري، محمد السيد علي: مسلمو الروهنجيا (حرب إبادة جماعية تبدأ بإسقاط الجنسية وتنتهي بالقتل)، المصري اليوم، الأحد ٢٠١٧/١/٨م.
٢) البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار " المهمة ": العنف الجنسي والجنساني في ميانمار والأثر الجنساني لنزاعاتها العرقية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والأربعون ٩- ٢٧ أيلول / سبتمبر٢٠١٩م، البند ٤ من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس.
٣) طارق رشاد محمود، الحكم العسكري في ميانمار " ١٩٦٢ – ٢٠١٨م "، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ٢٠١٧م.
٤) عبد الوهاب الجندي: الروهنجيا أكثر الأقليات اضطهادا في العالم – القتل والاغتصاب والتجريد من الجنسية، اليوم السابع، الأحد ٢٠١٩/١/٢٧م، ٣:٣٠مساءا.
٥) فاتن خليل: حوار مع الراهب البوذي الذي يشن حملة ضد مسلمي بورما،صحيفة جلوبال بوست الأمريكية ٢٠١٣/٦/٢٢م، ٢:٠٤م.
٦) منة خلف: سفير ميانمار بالقاهرة – قضية الروهنجيا سببها لاجئون وليست أزمة دينية (حوار)، المصري اليوم، الأحد ٢٠١٧/١/٨م، ٢٢:٥٩ مساءا.
٧) مونج زارني: مقال بعنوان " ميانمار والإبادة الجماعية للروهنجيا – مواصلة الإنكار جريمة "، لندن، الأناضول، ٢٠٢٠/٢/٣م.

أهم الأطاريح والرسائل:

١) آيات أحمد رمضان: أزمة مسلمي الروهنجيا في خطاب المواقع الإلكترونية الإعلامية العربية " دراسة تحليلية "، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر- القاهرة، العدد الثامن و الأربعون، المحرم ١٤٣٩هـ - أكتوبر ٢٠١٧م. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: مأساة مسلمي

الروهينغا في ميانمار، العدد السادس والعشرون، ط١، كانون الأول ٢٠١٧م – ربيع الثاني ١٤٣٩هـ.

٢) دعاء عبد الحكم الصعيدي: أزمة مسلمي الروهنجيا في خطاب المواقع الإلكترونية الإعلامية الأجنبية " دراسة تحليلية "، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٢٥، ٢٠١٨م.

٣) سيف الله حافظ غريب الله: واقع الثقافة الإسلامية في بورما الواقع – التحديات – الحلول " دراسة تحليلية "، ماجستير في الثقافة الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٤) طارق رشاد محمود: الحكم العسكري في ميانمار ١٩٦٢- ٢٠١٨، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ٢٠١٧ م.

٥) محمد علي صالح: وصايا بوذا وآثرها على واقع المسلمين في ميانمار "دراسة وصفية لحال المسلمين الروهنجيا "، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية، إندونيسيا، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

أهم المراجع الأجنبية:

١- Ashley South and Lall , Marie: Schooling and Conflict – Ethnic Education and Mother Tongue – based Teaching in Myanmar , The Asia foundation , February ,٢٠١٦ .

٢- Aung Zaw: can Another Asian fill Ushant's shoes. the Irrawaddy sep ٢٠٠٦ , Retrieved ١٢ September ٢٠٠٦.

٣- Ba Kaung: Suu Kyi freed at last , the Irrawaddy , ,Irrawaddy publishing group (IPG) , Rangoon ١٣ November ٢٠١٠ .

٤-Filip Lesniewski:Myanmar Environmental , political and social Issues " Asian political Economic and social Issues" ,

Nova Science publishers New- York, ٢٠١٩
.

٥- Nasumeh Saeidi ,and others: Children , the main victims of ethnic violence in Myanmar, Int J Podiatry , vol ٥ , N.١١, serial No.٤٧ NOV.٢٠١٧

٦-Nicholas Farrelly , ANU:What the world should know about Myanmar's regime change , East Asia Forum , ٢٠ July ٢٠١٣

٧-Pamela T- Stein, The role of the military in Myanmar's political economy, Master thesis, Monterey, California: Naval postgraduate School , March ٢٠١٦.

٨-Pittman , Todd: Abuses in Burma Despite Reforms , TIME Associated press, ٣١/٣/٢٠١٢

٩-Richard West: Introducing communication theory New , Emerson college , Marquette university , McGraw-Hill New York , ٦ th Edition, ٢٠١٣.

١٠-Syed Mohammed Adha Aljunied: Politics and Religion in Contemporary Burma " Buddhist Monks as Opposition ", Yonsei Journal of International Studies, Volume٢ , Issue١, ٢٠١٠

١١-The Irrawaddy: Suu Kyi s Detention Extended , supporters likely to protest ,Irrawaddy publishing group (IPG) ,

Rangoon, ٢٧ MAY ٢٠٠٦.

١٢-Hanin Yi: The political role of the military in Myanmar, Graduate school of Asia Pacific studies Ritsumeikan Asia Pacific University, , January ١٧, ٢٠١٤, RCAPS working paper series " Dojo .
http://en.apu.ac.jp/rcaps/uploads/uploads/fckeditor/publications/workingpapers/RPD١٣٠٠٣.pdf